الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية والاحتراف بجمهورية مصر العربية

* أ.د/ احمد السيد متولى
** أ.د/ عبد اللطيف صبحى محمد
*** أ.م.د/ محمد ابراهيم مغاورى
**** أ/ محمد محمود محمد

مقدمة البحث:

تعد التشريعات الرياضية هى المنهاج الذى يعمل فى اطاره كل العاملين فى المجال الرياضى وتحدد السبل التى يتطرق لها صانع القرار فى المجال الرياضى بل وتتحكم فى مدى تقدم مسيرة الحركة الرياضية كلها ووضع الاستراتيجية الجديدة للرياضة ووضع سياسات تحقق المستهدف من هذه الإستراتيجية ووضع برامج محددة على مراحل زمنية مع تحديد الإمكانات المناسبة وترشيح القيادات المتخصصة من أصحاب المبادئ والمثل العليا والرؤى المستنيرة والخبرة والكفاءة العالية لتنفيذ هذه البرامج وان تحدد البرامج الزمنية بكافة مراحلها وان تلتزم المؤسسات بتحقيق أدوارها في تنسيق وتكامل. (١٤: ٢٦٨)

وتشهد الحركة الرياضية تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريع حيث اصبح القانون مرتبط بكل المجالات سواء المجالات الإقتصادية أو السياسية أو الرياضية، ويرى البعض أن القوانين والتشريعات منفصلة عن المجال الرياضي، وأنها بعيدة عن الممارسة الرياضية إلا في إطار القوانين التنظيمية للألعاب مثل كرة القدم والسلة والطائرة ٠٠ إلخ ولكن أصبح هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارس العمل الرياضي بل ومؤثر كذلك في الإنتاج القومي في كثير من الدول المتقدمة، ويعد الميثاق الأولمبي هو الذي يحكم عمل الحركة الأولمبية ولابد أن يتم وضعه على الأجندة التشريعية عند وضع السياسة التشريعية للحركة الرياضية. (٨: ١٣٧)

* استاذ ورئيس قسم الادارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة حلوان
** استاذ التشريعات الرياضية ووكيل كلية التربية الرياضية لشئون البيئة وخدمة المجتمع جامعة حلوان
*** استاذ مساعد بقسم الادارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة الوادي الجديد
**** باحث بمرحلة الدكتوراة بقسم الادارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة الوادي الجديد

ويعمل التشريع الرياضي على ضمان جودة التنظيم وجودة الانشطة والخدمات والمنتجات المقدمة من الهيئات الرياضية حيث أصبحت الرياضة أحد أهم روافد التنمية وخاصة التنمية البشرية التي تساعد على إعداد المواطن إعداداً قوياً سليماً.

قادراً على مواجهة متطلبات وأعباء الحياة العصرية كما تلعب الرياضة دوراً هاما في إثراء العلاقات الاجتماعية وتعزيز روح الإنتماء وتنقل مباديء ضرورية كالتسامح والتعاون والإحترام المتبادل والعمل الجماعي، كما تعد الرياضة في الوقت الراهن مقياس لمدى تقدم الشعوب والحضارات، وأيضاً أداة فعّالة لتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم وتعتبر الفرق الرياضية سفراء لبلدها في مختلف المحافل الدولية والعالمية، بل وأصبحت الرياضة جزءً لايتجزأ من الدخل القومي والصناعة ولها عائد قوي من خلال تشابك العلاقات المؤسسية (العقود، حقوق الرعاية، حقوق البث، منتجات وخدمات رياضية.. وغيرها) والهيئات الرياضية هي المصانع التي تقوم عليها هذه الصناعة. (١٠: ١١)

كما يتحدد دور التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل في المجال الرياضي في توضيح كيفية إنشاء وتكوين الهيئات الأهلية الرياضية والشروط التى يجب أن تتوافر في هذه الهيئات والأهداف الأساسية التي يجب أن تحققها هذه الهيئات ودورها في المجتمع وتعمل أيضاً على تحديد اختصاصات ومسؤوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها ويوضح طبيعة العلاقة بين الهيئات الأهلية الرياضية بينها وبين الأجهزة الحكومية أو بينها وبين الهيئات الدولية والشروط الواجب توافرها في القانون وأهمية تطبيق ذلك في المجال الرياضي وتحديد السياسات التشريعية للهيئات الرياضية وذلك في ضوء السياسة العامة للدولة. (٣: ٣٧)

كذلك نجد أهمية الجانب القانونى بالنسبة للرياضيين في إبرام العقود للمحترفين من اللاعبين ومدربين وأجهزة فنية، وكذلك إبرام عقود وشركات التسويق الرياضى والاعلانات التجارية والاندية واللوائح التنظيمية للاحداث الرياضية، وحقوق الرعاية والبث التليفزيونى والعائدات الاقتصادية للأفراد والهيئات الرياضية والاقتصادية المختلفة. (٨: ١٤١)

ويتميز المجال الرياضي بطبيعة خاصة فهو يربط بين الجوانب الفنية والجوانب العلمية والجوانب المهنية، واصدار التشريع الرياضي يجب أن يحقق الأغراض التشريعية التى تم وضعها لتطبيقها، كما يجب المواءمة بين الجوانب المرتبطة بالممارسة الرياضية التي أصبحت حق أساسى لكل مواطن، الجوانب التنظيمية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للرياضة.

يهدف القانون الرياضي إلى تناول العديد من الصراعات التي يمكن أن تنشأ من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الرياضة فهو يستهدف وضع توازن فعال بين احتياجات جميع الأطراف المعنية ومراعاة المصالح المتنازعة، وإن ذلك لا يعني فقط الاستناد على مهارة وخبرة المنظمات الإدارية كما هو مجسد ومحدد في لوائحها، بل يعني ذلك أيضاً تطبيق مبادئ بالقانون العام، وذلك عندما تعجز قوة التنظيم الذاتي للوائح الاتحادات عن الحل. (١٠: ٨٢)

ويعد الميثاق الأولمبى هو الجامع لأحكام وقوانين وملاحق القوانين التى تقرها اللجنة الأولمبية الدولية، أى أن هذا الميثاق هو دستور عمل الحركة الأولمبية وتنظيم الدورات الأولمبي، وهو دستور اللجنة الأولمبية الدولية والتى فى مقدمة أغراضها ضمان إقامة الدورات الأولمبية بإنتظام فهى– الحركة الأولمبية – تعد أكبر حركة رياضية إجتماعية في التاريخ فوجود الميثاق هدفه الأساسى أن تبقى الألعاب الأولمبية في أوضاعها وفى معانيها ومراميها حيث وضعها وبناها البارون بيير دى كوبرتان على أسس سليمة. (٨: ٢١١)

هذا ويتعين أن تتطابق اللوائح التنظيمية لكل لجنة أولمبية أهلية وكافة الإتحادات الأولمبية على نصوص الميثاق الأولمبى وإذا كان هناك ثمة شك في تطبيق أو تفسير تلك اللوائح التنظيمية لأى لجنة اولمبية أو كان هناك ثمة تعارض بين لوائحها وبين نصوص الميثاق الأولمبى فإنه سوف يتم الأخذ بما هو وارد في الميثاق الأولمبى، حيث يعتبر الميثاق هو التشريع الأساسى وعلى جميع المنظمات الرياضية المرتبطة ببعضها البعض عدم مخالفة النظام القائم لها وتعتبره بمثابة كيان ثابت لها. (٢: ٥)

يتصل قانون الرياضة اتصالاً وثيقا بعلم الاقتصاد فهذا الأخير يبحث إشباع الحاجات الإنسانية عن طريق موارد الثروة والتشريع الرياضي ينظم وسائل الحصول على هذه الحاجات وتحقيقها؛ فالأشياء أو الأموال التي يهتم رجل الاقتصاد الرياضي بعوامل إنتاجها وتداولها واستهلاكها هي ذاتها التي يهتم رجل القانون الرياضي ببيان نظامها من الناحية القانونية والاتفاقية، وهذه الأشياء التي يتناولها رجل القانون ورجل الاقتصاد كل من ناحيته هي تلك التي يراد استخدامها وتسخيرها لخدمة الرياضيين والمؤسسات الرياضية. (٩: ٢٠٦)

ومن الاركان الاساسية لمنظومة الاحتراف الادارى لكى تصبح واضحة المعالم هو وجود قاعدة تشريعية او دعامة تشريعية تتواكب مع العالمية ولا تتم فى اطار تقليدى اى تحدث نقلة نوعية تساير التقدم حيث اصبحت الرياضة الان علم قائم بذاته، ومن اهم مجالات

التنمية والاستثمار، ومن المبادىء الاساسية التى يقوم عليها التشريع الرياضى ان يراعى استقلالية الهيئات الرياضية والمحافظة على ديموقراطية هذه الهيئات الاهلية، ويضمن التشريع حقوق جميع العاملين فى الحركة الرياضية وان يتوخى التشريع العدالة دون التحيز لهيئة دون اخرى او تحيز لرياضة معينة وان يكون التشريع شامل لايوجد به مجال للاجتهاد. (١٥: ٦٢)

وأصبح من الضرورى احداث تغيرات جوهرية فى استراتيجية التشريعات الرياضية المحلية والانفتاح على العالم الخارجى، وانتهاج سياسات مناسبة تؤدى الى استمرار كفاءة العملية الانتاجية وتأهيل الكوادر الوطنية لاستثمارات اللازمة لتحقيق نتائج مرضية. (١٥: ٦٣)

مشكلة البحث :

يرى الباحثون من خلال خبراتهم فى المجال الرياضى واحتكاكهم بالعديد من الهيئات الرياضية ووفقاً الأوضاع الحالية يوجد إختلاط بين مسئولية الحكومة الدستورية فى توسيع قاعدة الممارسة وان الرياضة حق رئيسى للمواطن وبين محاولاتها لملاحقة متطلبات واحتياجات قطاع البطولة الذى تقوده أعداد كبيرة متزايدة من الإتحادات والأندية وتلك الهيئات تصر على التمسك بإستقلاليتها وإلتزاماتها التى ترتبت على عضويتها بالإتحادات الدولية المماثلة فى الوقت الذى تعتمد إعتماداً شبه كامل على التمويل الحكومى، ولقد أصبحت الرياضة صناعة والهيئات الرياضية هى المصانع التى تقوم عليها هذه الصناعة ولذلك يجب النظر الى هذا القطاع وإعادة تنظيمه ليصبح قادراً على تحقيق اهدافه باعتباره القاعدة الرئيسية المنتجة لجميع عناصر الحركة الرياضية

وفى اطار التشريعات الدولية يؤكد الميثاق الأولمبى أنه دستور عمل الحركة الأولمبية، والمرجع الرئيسى للتشريعات الرياضية فى المجال الأهلى والمنوط به إصدار تشريعات تضمن تنظيم الحركة الرياضية والمنظمات الرياضية، وتنظيم الدورات الأولمبية، وهو الجامع للأحكام والقوانين، التي تقرها اللجنة الأولمبية الدولية، وفي حالة وجود نزاع، أو خلاف حول تفسير أو تطبيق هذه القرارات، يتم الفصل فيها عن طريق المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية، وفي بعض الحالات عن طريق التحكيم أمام هيئة التحكيم الرياضي CAS وتعتبر هيئة عليا مستقلة عن اللجنة الأولمبية الدولية.

وتوجد احيانا بعض المعوقات التشريعية فى تحقيق المستهدف من الهيئات الرياضية سواء على مستوى قطاع الممارسة او الاحتراف لما نجده من عدم وجود اطر تشريعية

واضحة للفصل بين دور المؤسسات لتطوير قطاع الممارسة او تنظيم قطاع الاحتراف حيث يوجد تفاوت فى التشريعات المنظمة للحركة الرياضية، تارة نجد قوانين تهتم بقطاع الممارسة وتارة أخرى نجد قوانين تهتم بقطاع المنافسة دون وجود توازن للاهتمام بالقطاعين معاً، حيث في ضوء هذه القوانين يتم وضع اللوائح التنظيمية تقود قطاع الرياضة بأكمله لتحقيق قيمة مضافة حقيقية، وبذلك فان التشريعات الرياضية تواجه العديد من المخاطر التشريعية التى أصبحت تمثل تهديد واضح لإستمرار وتطوير الرياضة لذا يحاول الباحثون وضع أطر تشريعية واضحة لتنظيم قطاع الممارسة الرياضية والاحتراف بجمهورية مصر العربية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية والاحتراف بجمهورية مصر العربية من خلال التعرف على:

- الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية
- الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية
- الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية

تساؤلات البحث:

- ماهى الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية؟
- ماهى الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية؟
- ماهى الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية؟

مصطلحات البحث:

القانون:

القانون يتمثل في مجموعة القواعد العامة المحددة الملزمة التي تحكم سلوك الأشخاص في المجتمع والتي تضمن السلطة العامة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (٤: ٢٥)

التشريع الرياضى:

مجموعة القواعد العامة المستمدة من المبادىء القانونية وقواعد تنظيم المؤسسات والأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي وتوضح الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات والاختصاصات وتنظيم النشاط الرياضى

وفقاً لمعايير وضوابط محلية ودولية تضمن السلطة المسؤولة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها.(١٠: ١٧٦)

الهواية:

هو نشاط يقوم به الفرد برغبته الذاتية او ميل الانسان الى ممارسة سلوك او نشاط معين سواء مادى او معنوى دون اى ضغوط ولايهدف الى الكسب المادى.(٥: ٣١٧)

الاحتراف:

الإحتراف كمفهوم مهني راتب مقابل عمل، والإحتراف كمفهوم للكفاءة : القدرة على توظيف المهارات والخبرات والمعارف بدرجة قصوى لإيجاد الحلول المبتكرة في السياقات والمواقف المتغيرة لإضافة مكاسب أو تحقيق إنجازات تخدم الكيان، والإحتراف كمفهوم قانوني هو الشخص المكلف والمؤهل قانونيا وملتزم بعقد عمل موضحا فيه الحقوق والواجبات والمسئوليات لفترة زمنية محددة وموثق من جهة رسمية معترف بها من السلطات الرسمية. (٥: ٣١٩)

الدراسات المرتبطة:

اولا: الدراسات العربية:

١- قامت مى محمد صبرى عام (٢٠١١م) (١٣) بدراسة بعنوان اشكالية الرياضة بين مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية فى جمهورية مصر العربية وهدف الدراسة التعرف على الادوار المنوطة لمؤسسات السلطتين فى ادارة شئون الرياضة المصرية وكلا على حدة وكذلك مدى تحمل مؤسسات السلطتين المسئوليات والواجبات المختلفة تجاه هذا القطاع، واهم التوصيات ضرورة نظر مجلس الشعب فى اختصاصات السلطة التنفيذية فى وضع التشريعات الرياضية والرقابة عليها حيث لابد ان يتم وضع اللوائح والتشريعات بالتنسيق بين وزارة الشباب والرياضة وعرضها على لجنة الشباب بمجلس الشعب ثم التعرف على مدى دستوريها وتلائمها مع القوانين المصرية.

٢- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠١٣م) (١١) بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى اطار الجودة واستهدفت الدراسة التعرف على التشريعات الرياضية المحلية والدولية واهم الهيئات الرياضية المنظمة للاحتراف والهواية ومحاولة وضع اطار لجودة التشريعات الرياضية ومن اهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية او الاحتراف وان التشريعات القائمة حاليا لاينطبق

عليها معايير جودة التشريع وانها لا تتلائم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية او مستوى الاحتراف ومن اهم توصيات الدراسة ضرورة وضع اطار للتشريعات منفصل للممارسة الرياضية ووضع اطار منفصل للاحتراف الرياضى وتطبيق معايير جودة التشريع الرياضى فى جميع مراحله.

٣- قام كلا من أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (٢٠١٤م) (١) بدراسة بعنوان أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، ومن اهم النتائج أن القوانين والتشريعات الرياضية بالسودان حاليا لاتعمل على تطوير الرياضة، حيث لا يتضح الاهداف التشريعية الخاصة برياضة الممارسة وكيفية توسيع قاعدة الممارسة وايضا عدم وضع اليات لتحقيق ميداليات فى المنضات الدولية والنصوص القانونية الحالية لا تخدم ايضا قطاع البطولة ومن اهم التوصيات ضرورة وضع قانون للرياضة فى دولة السودان يتلائم مع التغيرات الدولية والمحلية.

٤- قامت فاطمة فيلالى عام (٢٠١٦م) (٧) بدراسة بعنوان الاجرام الرياضي في التشريع الجزائري وهدفت الدراسة الى ايجاد الحلول واليات الوقاية من الإجرام الرياضي، واستخدمت الباحثونة المنهج الوصفى "التحليلي"، واستخدمت تحليل الوثائق والسجلات لجمع البيانات، ومن اهم نتائج الدراسة استخدام الرياضة كإستراتيجية لمنع الجريمة، وأهمية وضع قواعد قانونية توضح توصيف الجرائم فى المجال الرياضى ووضع العقوبات الملائمة لكل جريمة، وأهمية تركيز الإعلام الرياضي على السلوكيات الرياضية الايجابية للاعبين والجماهير المتمثلة فى دعم الروح الرياضية، والعمل على تجنب نشر أحداث العنف فى أجهزة الإعلام الرياضي ووضع نصوص قانونية تجرم شغب الملاعب وتضع العقوبات الملائمة لردعه.

٥- قام عماد يوسف ربيع عام (٢٠١٧م) (٦) بدراسة بعنوان التنظيم التشريعي لحقوق البث الفضائي لمباريات كرة القدم المصرية بين المواطنة الدستورية والمواطنة الإستهلاكية وهدفت الى التعرف على معوقات وتنظيم وتقسيم حقوق البث لمباريات كرة القدم المصرية بين المواطنة الدستورية والمواطنة الإستهلاكية، ومن اهم النتائج عدم وضوح آليات تنظيم البث التليفزيونى قبل وأثناء وبعد مباريات كرة القدم حيث لا توجد لوائح واضحة صادرة من الجهات المعنية بتنظيم مباريات كرة القدم لكافة الأمور المتعلقة بحقوق البث سواء قبل أو أثناء أو بعد المباريات مما يؤدى إلى حدوث تخبط فى العمل

الإعلامى ككل وبالتالى يؤثر على نقل الصورة الجيدة للمنتج وهو مباريات كـــرة القـــدم وبالتالى يتسم العمل الإعلامى قبل وأثناء وبعد المباريات بالعشوائية وعدم التخطيط الجيد ومن اهم التوصيات تشجيع الإستثمار نحو إنشاء قناة رياضية أرضية بنظام (الكابل)

٦- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠٢١م) (١٢) بدراسة بعنـــوان متطلبـــات الصـــياغة القانونية ودورها فى الإصلاح التشريعى فى المجال الرياضى وهدفت الى التعرف علـــى متطلبات الصياغة القانونية ودورها فى الإصلاح التشريعى فى المجال الرياضـــى مـــن خلال معايير الصياغة القانونية الجيدة للتشريعات الرياضية، ومن اهم النتـــائج قصـــور الدراسات اللازمة لإعداد التشريعات الرياضية او ضعفها او عدم الاحاطة العلمية، ومـــن اهم التوصيات يجب اشتراك الهيئات المتخصصة في بناء القواعد القانونية وصـــياغتها. تهيئة جهات متخصصة في اقتراح وبناء القواعد القانونية في المراحل التي تتدرج فيهـــا هذه العملية، ويجب توفير الكوادر البشرية المناسبة يضمن الإســـهام فـــي بنـــاء النظـــام القـــانوني فـــي الدولة بصورته المرغوبة، ويحقق الاستقرار والانسجام مـــع المعـــايير الدولية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

١- دراسة "بينوا سيجان Benoit Seguin وآخرون عام (2005) (١٧) بدراســـة بعنـــوان "المنظمات الرياضية الوطنية والرعاية تعريف لأفضل تطبيق" واستهدفت الدراسة التعرف على أفضل أساليب الرعاية الكندية وجاءت نتائج الدراسة عدم وجود قوانين لحماية حقوق الرعاة وازدياد الوعي بأهمية الرعاية في الرياضة الكندية، ومن اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بوضع نصوص قانونية تتلائم مع الرعاية فى كل منظمة رياضية وفقـــا للهـــدف منها والذى يتم تحقيقه من خلال الاطار التشريعى الذى تضعه الدوله لكل هيئة من هـــذه الهيئات وفى اطار اللوائح الداخلية للمنظمات الرياضية.

٢- دراسة " ألكـــيس بابـــايونو وآخـــرون Alkistis Papaioannou er al (2019) (١٦) بعنوان: "ادارة الاعمال الرياضية المتميزة، نظام مقترح" الهدف من هـــذه الدراســـة هـــو فحص جميع ممارسات الأعمال المذكورة أعلاه بطريقة شاملة ومســـاهمتها فـــي الإدارة الفعالة والتميز التشغيلي للشركات الرياضية الحديثة وتوصلت الدراسة لأهم نتائج وهي أن التميز في المجال الرياضي هو عامل رئيسي لنجاح هذا النشاط لأنه قد يساهم في بقـــاء الرياضة وزيادة قابليتها للربح.

منهج البحث : استخدم الباحثون المنهج الوصفى لملائمته لطبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث :

١- الجهة الادارية المركزية والمختصة (وزارة الشباب والرياضة ومديريات الشباب والرياضة)

٢- اعضاء مجلس إدارة اللجنة الاولمبية

٣- اعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية

جدول (١)

توصيف عينة البحث

م	عينة البحث	عينة اساسية	عينة استطلاعية
١	الجهة الادارية المركزية (وزارة الشباب والرياضة).	٣١٥	٣٦
٢	اعضاء مجلس إدارة اللجنة الاولمبية.	٧	٤
٣	اعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية.	٩٠	١٠
	الاجمالـــــــــــــــــــــــى	٤١٢	٥٠

وقد استخدم الباحثون الطريقة العشوائية للحصول على الاستجابات، وتكونت عينة البحث من ٤١٢ فرد (العينة الاساسية) و ٥٠ فرد (العينة الاستطلاعية) وهى من داخل مجتمع البحث ومن داخل العينة الاساسية.

أدوات جمع البيانات :

- استمارة الاستبيان:

قام الباحثون باعداد استمارة استبيان وتم عرضها فى صورتها المبدئية على مجموعة من الخبراء المتخصصين فى مجال الادارة الرياضية والقوانين والتشريعات الرياضية مرفق رقم (١) وذلك لإبداء الرأى فى مدى ملائمة وكفاءة المحاور والعبارات المقترحة.

رابعا: المعاملات العلميه لاستمارة الاستيبان قام الباحثون بالاعتماد على:

١- **الصدق:** حتى يتوصل الباحثون الى صدق استمارة الاستبيان قام بالاعتماد على:

أ- صدق المحكمين

تم عرض محاور وابعاد الاستمارة فى صورتها المبدئيه مرفق رقم (٢) على الخبراء وذلك لابداء الراى فى ملائمة وكفاية المحاور المقترحه وعددهم (١١) خبير وهذا ما يوضحه جدول رقم (٢)

جدول (٢)

نسبة اتفاق اراء السادة الخبراء على محاور استمارة الاستبيان ن= ١١

المحاور	موافق		غير موافق	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
المحور الاول: الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية	١١	١٠٠	٠	٠,٠٠
المحور الثانى: الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية	١١	١٠٠	٠	٠,٠٠
المحور الثالث: الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية	٩	81,82	٢	١٨,١٨

وقد اتفق السادة الخبراء على جميع المحاور المقترحة من قبل الباحثون بنسبة (٨١,٨٢-١٠٠٪) ثم قام الباحثون بتحديد وصياغة العبارات التى تتدرج تحت كل محور وقد ارتضى الباحثون النسبة المئوية 72,72% كحد ادنى موافقة ٧ خبراء على المحاور او العبارات واى محاور او عبارات اقل من هذه النسبة يتم حذفها وقد أوضح الخبراء آرائهم فى تلك العبارات كما يوضحها الجداول الآتية:

جدول (٣)

نسبة اتفاق اراء السادة الخبراء على عبارات استمارة الاستبيان ن= ١١

المحور الاول			المحور الثانى			المحور الثالث	
م	%	م	%	م	%	م	%
١	١٠٠	١٧	١٠٠	١	٩٠,٩١	١	٨١.٨٢
٢	٨١.٨٢	١٨	٨١.٨٢	٢	٧٢.٧٢	٢	٦٣.٦٤
٣	٩٠,٩١	١٩	٦٣.٦٤	٣	٨١.٨٢	٣	٨١.٨٢
٤	٨١.٨٢	٢٠	٧٢.٧٢	٤	١٠٠	٤	١٠٠
٥	٩٠,٩١	٢١	٩٠,٩١	٥	١٠٠	٥	٩٠,٩١
٦	٨١.٨٢	٢١	٨١.٨٢	٦	٧٢.٧٢	٦	٩٠,٩١
٧	٨١.٨٢	٢٢	٧٢.٧٢	٧	١٠٠	٧	٥٤,٥٤
٨	٨١.٨٢	٢٣	٥٤,٥٤	٨	٩٠,٩١	٨	٨١.٨٢
٩	٩٠,٩١	٢٤	٨١.٨٢	٩	٧٢.٧٢	٩	٥٤,٥٤
١٠	١٠٠			١٠	١٠٠	١٠	٧٢.٧٢
١١	٨١.٨٢			١١	٧٢.٧٢	١١	٩٠,٩١

١٢	٩٠,٩١			١٢	١٠٠	٢٧	٨١.٨٢	١٢	١٠٠
١٣	١٠٠			١٣	٥٤,٥٤	٢٨	٧٢.٧٢	١٣	٩٠,٩١
١٤	١٠٠			١٤	٨١.٨٢			١٤	١٠٠
١٥	٥٤,٥٤			١٥	٩٠,٩١			١٥	١٠٠
١٦	٩٠,٩١			١٦	٨١.٨٢			١٦	٩٠,٩١
								١٧	٨١.٨٢
								١٨	٦٣.٦٤
								١٩	٥٤,٥٤
								٢٠	٧٢.٧٢
								٢١	١٠٠

ويتضح من جدول رقم (٣) ان نسبة الاتفاق لاراء السادة الخبراء تراوحت مابين (٨١.٨٢٪- ١٠٠٪) وقد ارتضى الباحثون النسبة المئوية 72,72% كحد ادنى موافقة ٧ خبراء على المحاور او العبارات واى محاور او عبارات اقل من هذه النسبة يتم حذفها وبذلك تم حذف العبارات الاتية:

- المحور الاول" "الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية" نسبة الاتفاق لاراء السادة الخبراء تراوحت مابين (54,54%- ١٠٠٪) وتم حذف العبارة رقم (١٥) والعبارة رقم (٢٣) لحصولهم على نسبة مئوية ٥٤,٥٤٪ وهى تمثل اتفاق عدد ٦ خبراء وهى اقل من النسبة التى ارتضاها الباحثون وهى المئوية 72,72%

كحد ادنى موافقة ٧ خبراء على المحاور او العبارات وبذلك اصبح عدد عبارات المحور الاول (٢٢) عبارة.

- المحور الثانى: "الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية" نسبة الاتفاق لاراء السادة الخبراء تراوحت مابين (٥٤.٥٤٪- ١٠٠٪) وتم حذف العبارة رقم (١٣) والعبارة رقم (٢٠) والعبارة رقم (٢٦) لحصولهم على نسبة مئوية ٥٤,٥٤٪ وهى تمثل اتفاق عدد ٦ خبراء وهى اقل من النسبة التى ارتضاها الباحثون وهى المئوية 72,72% كحد ادنى موافقة ٧ خبراء على المحاور او العبارات وبذلك اصبح عدد عبارات المحور الثانى (٢٥) عبارة.
- المحور الثالث الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية" نسبة الاتفاق لاراء السادة الخبراء تراوحت مابين (٥٤.٥٤٪- ١٠٠٪) وتم حذف العبارة رقم (٧) والعبارة رقم (١٩) لحصولهم على نسبة مئوية ٥٤,٥٤٪ وهى تمثل اتفاق عدد ٦ خبراء وهى اقل من النسبة التى ارتضاها الباحثون وهى المئوية 72,72% كحد ادنى موافقة ٧ خبراء على المحاور او العبارات وبذلك اصبح عدد عبارات المحور الثالث (١٩) عبارة.

ب- صدق الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق استخدام صدق الاتساق الداخلي كمؤشر على صدق الاستبيان.

جدول (٤)

معامل الارتباط بين العبارات والمحاور

المحور الاول	المحور الثانى	المحور الثالث

م	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م	ر
١	٠.٤٨٧	١٧	٠.٥٥٣	١	٠.٤٩٨	١٧	٠.٤٣٥	١	٠.٦٦٩
٢	٠.٥٩٧	١٨	٠.٦٦٥	٢	٠.٥٤١	١٨	٠.٥٢٥	٢	٠.٤٧٣
٣	٠.٥٧٢	١٩	٠.٧٧٨	٣	٠.٥٣٦	١٩	٠.٥٠٨	٣	٠.٥٧١
٤	٠.٤٦١	٢٠	٠.٥٠٦	٤	٠.٦١٥	٢٠	٠.٥٢٧	٤	٠.٥٨١
٥	٠.٣٢٣	٢١	٠.٥٤٣	٥	٠.٥٢٠	٢١	٠.٤٨٩	٥	٠.٥٢٨
٦	٠.٥١٤	٢١	٠.٤٥٨	٦	٠.٣٠٩	٢١	٠.٤٣٠	٦	٠.٦٧٩
٧	٠.٧٢٦	٢٢	٠.٥٣٢	٧	٠.٤٩١	٢٢	٠.٤٥٤	٧	٠.٦٩٤
٨	٠.٥٧٦			٨	٠.٣٠٩	٢٣	٠.٥٦٥	٨	٠.٨٩٢
٩	٠.٣٠٩			٩	٠.٤٣٥	٢٤	٠.٤٧٦	٩	٠.٨٥٩
١٠	٠.٤٩١			١٠	٠.٣٨٣	٢٥		١٠	٠.٤٩٩
١١	٠.٥٩٣			١١	٠.٤٢٢			١١	٠.٥٠٩
١٢	٠.٦٣٩			١٢	٠.٤٦٣			١٢	٠.٣٠٩
١٣	٠.٦٨٣			١٣	٠.٤٧٦			١٣	٠.٤٩١
١٤	٠.٥١٤			١٤	٠.٤٤٠			١٤	٠.٣٠٩
١٥	٠.٤٠٦			١٥	٠.٥١٢			١٥	٠.٤٩١
١٦	٠.٤٢٦			١٦	٠.٣٦٢			١٦	٠.٥٢٧
								١٧	٠.٤٨٩
								١٨	٠.٤٦٣
								١٩	٠.٣٢٧

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) = ٠.٢٨٨

تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق استخدام صدق الاتساق الداخلي كمؤشر على صدق الاستبيان عن طريق ايجاد الإرتباط الثنائي بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك بتطبيق الاستبيان على (٥٠) فردا حيث يتضح من جدول (٤) معامل الاتساق الداخلى للعبارات بلغ ما بين (٠.٣٠٩-٠.٨٩٥) وهذه القيمة معنوية عند مستوى (٠.٠٥) مما يؤكد ان العبارات تنتمى الى كل محور وان العبارات فى مجملها تساهم فى بناء المحور وان حذف او اضافة اى من العبارات من المحتمل ان يؤثر سلبا فى بناء المحور.

ثبات الاستبيان :

ولتحقيق ثبات الاستبيان، قام الباحثون باستخدام معامل (الفاكرونباخ) ، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (٥)

قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

المحور	مسمى المحور	قيمة معامل ألفا Alpha
الأول	الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية	٠.٩١٣
الثانى	الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية	٠.٨٠١
الثالث	الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية	٩٠٧

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (٤٨) ومستوى (٠.٠٥) = (٠.٢٨٨)

يتضح من جدول رقم (١٠) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (٠.٩١٣، ٠.٨٠١) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

اولا: عرض نتائج الاستبيان وتفسيره ومناقشته.

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول

الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبـــــــــــــارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	السياسة التشريعية للرياضة لابد أن تتمشى مع ما ورد بالميثاق الأولمبي والميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة وتحقق أهدافها من خلالهم	٢٦٧	١٢٤	٢١	٠	٠	1894	91.9
٢	يتفق قانون الرياضة واللوائح الداخلية للهيئات الرياضية مع الميثاق الأولمبي	٢٤٧	٦٢	٨٣	٢٠	٠	1772	86.0
٣	تضع اللجنة الاولمبية استراتيجية عامة للرياضة ووضع سياسات وبرامج محددة على مراحل زمنية مع تحديد الإمكانات اللازمة وتلتزم المؤسسات بتحقيق أدوارها في تنسيق وتكامل	٢٥٧	٩٤	٥١	١٠	٠	1834	89.0
٤	وضع تصنيف للهيئات الرياضية ووضع مقياس علمي للرقابة على نتائج هذه الهيئات	٢٠٥	١٨٧	٢٠	٠	٠	1833	89.0
٥	إنشاء محاكم رياضية على غرار المحكمة الرياضية في لوزان للنظر في الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية تسهم في حل المشكلات بين الهيئات والأفراد.	١٥٤	١٩٧	٦١	٠	٠	1741	84.5
٦	ضرورة الاهتمام بنتائج البحوث للتربية البدنية والرياضة ومتابعة التطورات التقنية في المجال الرياضي.	١٤٣	١٥٦	٨٣	٢٠	١٠	1638	79.5
٧	التنسيق بين اللجنة الاولمبية والجهة الادارية والاتحادات والأندية الرياضية وتحديد طرق الاتصال ببعضهم البعض.	١٩٥	١٤٦	٥١	١٠	١٠	1742	84.6
٨	الاستعانة بالمختصين بموضوع القانون في المجال الرياضي والكفاءات ذات الخبرة والمعرفة بالسياسة العامة للدولة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى خبراء في علم القانون بفروعه المختلفة.	١٣٣	١٠٣	١٢٥	٣١	٢٠	1534	74.5
٩	اعداد ملف لحفظ الوثائق التي تم الاعتماد عليها في صياغة التشريع وجميع المداولات والمناقشات ذات الصلة بمشروع القانون وصولا للصيغة النهائية للقانون فى المجال الرياضي	٢٠٥	١٤٦	٤١	٢٠	٠	1772	86.0

تابع جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول

الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبـــــــــــــارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١٠	توفير الكوادر البشرية المناسبة لتحقيق فعالية التشريع لإنجاز المهام المنوط بها على الوجه الذى يضمن الاسهام في بناء النظام القانوني في المجال الرياضي بصورته المطلوبة.	٢٨٨	١١٤	١٠	٠	٠	1926	93.5
١١	الاستفادة من التطور التكنولوجي في توفير المعلومات واتاحة الفرصة للاطلاع على مشاريع القوانين فى مرحلة الدراسة والاعداد وتلقى ملاحظات ومقترحات الهيئات الرياضية على تلك التشريعات	٢٢٦	١٢٥	٦١	٠	٠	1813	88.0
١٢	تمكين الجهة الادارية المركزية واللجنة الاولمبية من تامين الكفاءات البشرية واللوجستية الملائمة لضمان قدرتها على بناء وصياغة التشريعات بالجودة المقصودة.	١٥٤	١٢٤	٥٢	٤١	٤١	1545	75.0
١٣	تبدا عملية الصياغة التشريعية بتحديد واضح للأمور التي تستدعى التشريع وبيان الاهداف المراد تحقيقها من التشريع المقترح في المجال الرياضي.	١٦٤	١٢٤	١٠٤	٢٠	٠	1668	81.0
١٤	اعداد التشريع المقترح في المجال الرياضي يستدعى اعداد صياغته على وجه يتناسب مع السياق القانوني القائم.	١٣٣	٢٤٩	٢٠	١٠	٠	1741	84.5
١٥	صياغة التشريعات واصدارها تقتضى مراجعة المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الاثر الملزم لمراعاة وانسجام مشاريع القوانين الوطنية مع المعاهدات والاتفاقات الدولية.	٢٧٨	٩٣	٣١	١٠	٠	1875	91.0
١٦	يجب الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لصياغة تشريعات تحمل اهداف المجتمع وقيمه.	١٢٣	١١٣	١١٥	٥١	١٠	1524	74.0
١٧	تبسيط الاجراءات الحكومية الادارية بما يخفض التكاليف الادارية ويحسن الشفافية في البيئة التشريعية ككل.	١٠٢	١٢٤	٥٢	١١٤	٢٠	1410	68.4
١٨	ضرورة مراعاة تأثير وضع القواعد القانونية الخاصة بالأمور المالية على الهيئات الرياضية	١١٢	٢٠٨	٦٢	٢٠	١٠	1628	79.0
١٩	وضع اللوائح والنظم والمعايير لتقويم الأداء، واللوائح الداخلية والمالية والإدارية، ولوائح شئون أعضاء الهيئة، وشئون العاملين بها.	٢١٦	٨٣	٧٢	٤١	٠	1710	83.0

تابع جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول

الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبـــــــــــــارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
٢٠	قواعد إجراء انتخابات أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات، والدعوة إليها في المواعيد المقررة واضحة، والإشراف عليها وفق أحكام القانون.	٦١	١٠٣	١٩٧	٤١	١٠	1400	68.0
٢١	وضع نص قانوني بضرورة مكافحة الفساد واعداد تدابير الوقاية والردع وتوصيف مظاهر وممارسات الفساد في الهيئات الرياضية المختلفة (حكومية–اهلية–خاصة–نوعية–مختلطة).	٢٠٥	١٥٦	٤١	١٠	٠	1792	87.0
٢٢	ضرورة تطبيق المبدأ التشريعي الفصل بين السلطات (التشريعية – التنفيذية – القضائية) في المجال الرياضي.	١٨٤	١٢٥	٦٢	٣١	١٠	1678	81.5

يتضح من جدول (٦) ان العبارات حصلت على نسب مئوية تراوحت بين (٦٨.٠٪–٩٣.٥٪) لعبارات المحور الأول الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية ، وحصلت العبارة رقم (١٠) توفير الكوادر البشرية المناسبة لتحقيق فعالية التشريع لإنجاز المهام المنوط بها على الوجه الذى يضمن الاسهام في بناء النظام القانوني في المجال الرياضي بصورته المطلوبة على اعلى نسبة مئوية (93.5%)، وحصلت العبارة رقم (١) السياسة التشريعية للرياضة لابد أن تتمشى مع ما ورد بالميثاق الأولمبي والميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة وتحقق أهدافها من خلالهم, على ثانى اعلى نسبة مئوية (91.9%)، وحصلت العبارة رقم (٢٠) وضع قواعد إجراء انتخابات أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات، والدعوة إليها في المواعيد المقررة، والإشراف عليها وفق أحكام القانون على اقل نسبة مئوية (68.0%)، وحصلت العبارة رقم (١٧) تبسيط الاجراءات الحكومية الادارية بما يخفض التكاليف الادارية ويحسن الشفافية في البيئة التشريعية ككل، على المركز الثانى كأقل نسبة مئوية (68.4%)

ويرى الباحثون أن الحركة الرياضية تشهد حاليا تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريع الرياضي وذلك لأن القانون أصبح هو الاطار المنظم للحركة الرياضية محليا او دوليا وتتدرج المؤسسات الرياضية فى عدة اشكال منها منظمات اهلية او منظمات حكومية او نظمات خاصة او منظمات نوعية او منظمات مختلطة، وتتبع المنظمات الرياضية قانون ينظم

علاقتها ببعضها البعض وعلاقتها بالدولة لضرورة تنظيمها فنيا وماليا وإداريا تحت مظلة قانون ما ينظم علاقة هذه المنظمات بالمجتمع ، ومن أمثلة هذه المنظمات الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية وينظمها القانون الخاص بشأنها ويجب عليها إتباعه كما أن بعض الهيئات الأهلية الدولية لا تتبع الا قانونها ومثال ذلك اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وذلك علي اعتبار أن هذه المنظمات الأهلية ذات صفة إقليمية او دولية ولا يجب أن تتبع قانونا ما أو دولة ما، وهذا يتفق مع دراسة أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (٢٠١٤م)

وتؤكد نتيجة عينة البحث على اهمية اعداد الكوادر البشرية فهى المسؤولة عن تطبيق النصوص القانونية وتنظيم الخطاب القانونى للهيئات الرياضية وتنظيم شؤونها وايضا تنظيم الطبيعة التعاقدية من خلال توضيح ادوار الجهات المشاركة فى المنظومة الرياضية وابرام العقود للمحترفين من اللاعبين ومدربين واجهزة فنية، وكذلك ابرام عقود وشركات التسويق الرياضى والاعلامى والاعلانات التجارية والاندية واللوائح التنظيمية للاحداث الرياضية، وتزداد أهمية التعرف علي الدستور والقوانين المكملة له واللوائح المفسرة لهذا القانون واصبح أمرا هاما للقائمين علي إدارة الرياضة وذلك من أجل صياغة وصيانة الحقوق الخاصة بالمؤسسات الرياضية بقطاعاتها المختلفة ووضع القواعد والأسس التي تضمن استمرار شرعيتها وتعمل علي ضمان استقرارها سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أو المنهجية، وهذا يتفق مع دراسة " ألكيس بابايونو وآخرون Alkistis Papaioannou er al (2019)

ويرى الباحثون انه يتحدد دور التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل فى المجال الرياضى فى توضيح كيفية انشاء وتكوين الهيئات الاهلية الرياضية والشروط التى يجب ان تتوافر فى هذه الهيئات والاهداف الاساسية التى يجب ان تحققها هذه الهيئات ودورها فى المجتمع وتعمل ايضا على تحديد اختصاصات ومسئوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها ويوضح طبيعة العلاقة بين الهيئات الاهلية الرياضية بينها وبين الاجهزة الحكومية او بينها وبين الهيئات الدولية والشروط الواجب توافرها فى القانون واهمية تطبيق ذلك فى المجال الرياضى وتحديد السياسات التشريعية للهيئات الرياضية وذاك فى ضوء السياسة العامة للدولة، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠١٣م)

كما تؤكد عينة البحث على وجود خلل في وضوح القواعد القانونية المرتبطة بتنظيم الجمعيات العمومية والانتخابات من خلال لوائح محددة وتتفق مع القواعد القانونية الدولية حيث ان الميثاق الاولمبى وهو بمثابة اعلى دستور رياضى يؤكد على استقلالية الهيئات

الرياضية وان تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة كل هذا يؤكد على ضرورة وضع سياسات تشريعية تربط بين الواقع المحلى والاتجاه العالمى لصالح الرياضة المصرية على كافة المستويات.

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثانى

الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	تفعيل الاتحاد الرياضي المدرسي والاتحاد الرياضي للجامعات بالتعاون بين المدارس والجامعات والهيئات الاهلية والجهات الحكومية.	١٤٢	٢٠٨	٣١	٢١	١٠	1687	81.9
٢	وضع قواعد قانونية خاصة بالاهتمام بصيانه المنشآت الرياضية (القطاع الأهلي، القطاع الحكومي، القطاع الخاص)	٢٣٣	١٢٨	٥١	٠	٠	1830	88.8
٣	ينبغي لجميع المؤسسات المسئولة عن التربية البدنية والرياضة العمل على بذل جهود مترابطة وشاملة ولامركزية في اطار التربية المستديمة من اجل ضمان استمرار.	١٦٢	٢١٩	٣١	٠	٠	1779	86.4
٤	ضرورة وضع استراتيجية خاصة بالممارسة الرياضية ضمن استراتيجية كافة المؤسسات العاملة في الدولة	١٣٢	١٥٤	٧٥	٤١	١٠	1593	77.3
٥	حظر الترخيص بإنشاء الاندية الصحية او مراكز اللياقة البدنية الا بعد استيفاء الشروط التي تحددها الجهة الادارية المركزية ويتم وضع عقوبات تتلاءم مع حجم المخالفات في الاندية الصحية.	١٩٣	١٥٧	٦٢	٠	٠	1779	86.4
٦	إنشاء صندوق لتنمية المؤسسات الرياضية، ودعمها، وتطويرها، بما يمكنها من أداء واجباتها، ويدعم قدرتها على المنافسة ومواجهة الأزمات.	٢٢٣	١٥٨	٢١	١٠	٠	1830	88.8
٧	تفعيل التربية البدنية والرياضة مع الرعاية الصحية وأنشطة الترويح، والتعليم والثقافة، من خلال نظام وظيفي موحد لتحسين أثر الممارسة الرياضية	١٢٢	١٨٥	٨٤	٢١	٠	1644	79.8
٨	تطبيق النهج المنهجي والعلمي فى الممارسة للتمارين البدنية والرياضة لضمان حياة افضل لجميع المواطنين.	١١٢	٢٠٦	٩٤	٠	٠	1666	80.9

٩	مراعاة البعد السكاني والاجتماعي عند سن التشريعات الرياضية	١٣٢	١٧٥	٨٤	٢١	٠	1654	80.3
١٠	ارتباط القوانين الرياضية ببرامج التنمية بصفة عامة للمجتمع.	١٢٢	١٩٦	٦٣	٢١	١٠	1635	79.4

تابع جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثانى

الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١١	لابد من ايجاد الوسائل التي يتم بواسطتها تنفيذ التشريع بصورة تتيح له الكفاءة في التنفيذ.	١٢٢	١٦٤	٨٥	٣١	١٠	1593	77.3
١٢	يجب ان يوضع في الاعتبار بيان تكلفة التشريع المقترح تنفيذه فى المجال الرياضي.	١٦٢	١٥٦	٨٤	١٠	٠	1706	82.8
١٣	اهمية ان يوفر القانون الرياضي ثقة وشراكة حقيقية بين المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.	١٤٢	١٩٧	٦٣	١٠	٠	1707	82.9
١٤	إنشاء قطاع لتحديث الرياضة بالجهاز الحكومي لبلورة سياسة تكنولوجية حديثة تساعد في انتهاج سياسة تشريعية أساسها التنمية العلمية	١٠٢	١٦٣	٧٤	٥٢	٢١	1509	73.3
١٥	إلغاء نص التطوع كشرط لعضوية مجالس الإدارات المحترفة والعمل بمقابل مادي لما اصبحت عليه الهيئات من مؤسسات لها ميزانيات مالية ضخمة يجب العمل علي إدارتها بالصورة الصحيحة وإجراء المحاسبة.	١٣٢	١٥٤	٨٥	٣١	١٠	1603	77.8
١٦	قيام الجهة الادارية واللجنة الاولمبية بتنفيذ دورات تدريبية محددة ومشروطة لتدريب وتأهيل راغبي الترشح لعضوية مجالس إدارات الهيئات الرياضية وضرورة أن يجتازها بنجاح.	١٤٢	١٦٥	٧٤	٢١	١٠	1644	79.8
١٧	العمل على وضع استراتيجية للممارسة الرياضية واعتمادها من مجلس الوزراء وترتبط بالهدف والمهام الأساسية للاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني لتنمية التربية البدنية والرياضة.	١١٢	١٧٤	١١٦	١٠	٠	1624	78.8

١٨	اعداد برامج الرياضة حسب احتياجات المشتركين فيها وخصائصهم الفردية، وحسب الظروف التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية السائدة.	١٦٢	١٤٥	٨٤	٢١	٠	1684	81.7
١٩	تدريب المسؤولين عن الرياضة وتدريبهم قبل التحاقهم بالخدمة واستكمال تدريبهم اثنائها من اجل ضمان مستويات التخصص الملائمة	١٢٢	١٥٣	٩٦	٣١	١٠	1582	76.8

تابع جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثانى

الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبـــــــــــــارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
٢٠	ضرورة وضع نص قانوني لإنشاء هيئات ملائمة لتدريب العاملين في التربية البدنية والرياضة وينبغي اعطاء العاملين والمدربين على هذا النحو وضعا يتناسب مع المهام التى يضطلعون	١٤٢	١٦٥	٧٤	٢١	١٠	1644	79.8
٢١	توفير واقامة المرافق والتجهيزات الملاءمة على نطاق يتيح اشتراك اكبر عدد ممكن من الافراد في ظروف تكفل الامن لهم وفق برامج التربية البدنية والرياضة بالمدارس وخارجها.	١٠٢	١٢١	١٧٩	١٠	٠	1551	75.3
٢٢	ينبغي للحكومات ان تتضافر جهودها وتتكافل من اجل تخطيط اقامة المنشآت والمرافق والتجهيزات واستخدامها على النحو الامثل في مجال التربية البدنية والرياضة	٩٢	١٤١	١٥٨	٢١	٠	1540	74.8
٢٣	تضامن خطط تنمية الحضر والريف وفق احتياجات التربية البدنية والرياضة على المدى البعيد وذلك في مجال المنشآت والمرافق والتجهيزات مع مراعاة ما تتيحه الطبيعة من امكانات.	٩٢	١١١	١٨٨	٢١	٠	1510	73.3
٢٤	يجب ان تتاح لكل فرد الامكانات لممارسة التربية البدنية والرياضة، وتحسين حالته البدنية والوصول الى مستوى الاداء الرياضي الذى يتفق ومواهبه.	١٠٢	١٤٢	١٢٧	٣١	١٠	1531	74.3
٢٥	يجب توفير ظروف خاصة للنشء والمتقدمين في السن وذوى	٩٢	١٧٣	١٢٦	٢١	٠	1572	76.3

القدرات الخاصة والهمم لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة وفق برامج للتربية البدنية والرياضة تتلاءم واحتياجاتهم.							

يتضح من جدول (٩) ان العبارات حصلت على نسب مئوية تراوحت بين (73.3%-88.8%) لعبارات المحور الثانى الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية، وحصلت العبارة رقم (٢) وضع قواعد قانونية خاصة بالاهتمام بصيانه المنشآت الرياضية (القطاع الأهلي، القطاع الحكومي، القطاع الخاص) والعبارة رقم (٦) إنشاء صندوق لتنمية المؤسسات الرياضية، ودعمها، وتطويرها، بما يمكنها من أداء واجباتها، ويدعم قدرتها على المنافسة ومواجهة الأزمات على اعلى نسبة مئوية (88.8%)،وحصلت العبارة رقم (٢٣) تضامن خطط تنمية الحضر والريف وفق احتياجات التربية البدنية والرياضة على المدى البعيد وذلك في مجال المنشآت والمرافق والتجهيزات مع مراعاة ما تتيحه الطبيعة من امكانات على اقل نسبة مئوية (73.3)، وحصلت العبارة رقم (٢٤) يجب ان تتاح لكل فرد الامكانات لممارسة التربية البدنية والرياضة، وتحسين حالته البدنية والوصول الى مستوى الاداء الرياضي الذى يتفق ومواهبه على المركز الثانى كأقل نسبة مئوية (74.3%).

وتؤكد نتائج عينة البحث على اهمية انشاء صندوق مستقل لدعم وتنمية الممارسة الرياضية على ان يكون هذا الصندوق تابع لمجلس الوزراء او لرئاسة الجمهورية مباشرة باعتبار ان الرياضة أمن قومى وان الممارسة الرياضية هى السبيل الامثل الى مجتمع افضل من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية وان يتم تخصيص موارد محددة للصندوق وآليات واضحة لدعم الممارسة الرياضية.

كما اكدت نتائج عينة البحث على اهمية التجهيز والاعداد للمنشات الرياضية ويرى الباحثون ان دور ادارة المنشآت والمرافق الرياضية لا يتوقف علي انشاء هذه المؤسسات وتجهيزها فحسب، بل يمتد الي ما هو ابعد من ذلك، فهي تتولي صيانتها باحدث الوسائل والطرق العلمية، والاستعانة بشركات متخصصة في هذا المجال، بحيث تتيح هذه الصيانة المحافظة علي المنشآت الرياضية وادامتها بصورة مميزة، وهذه الادارة تعمل علي تطوير ادائها، والانتقال الي مراحل متقدمة في عملية الصيانة، بحيث تنتقل من المراحل التقليدية في الصيانة الى مرحلة تنفيذ صيانة برؤية مستقبلية، مع وضع اهداف وبرامج علمية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، للمحافظة علي هذه المنشآت بطرق علمية ومنهجية، وتعمل ادارة المنشآت علي توفير قاعدة بيانات شاملة لكل منشأة رياضية، والعمر الافتراضي

لكل منشأة بكل ما فيها من تجهيزات وتقنيات، وعدم الانتظار لردة الفعل أو حدوث خلل في هذه المنشآت الرياضية، وهذا يتفق مع دراسة مى محمد صبرى عام (٢٠١١م)

كما يرى الباحثون ان البيئة التشريعيه لها اثر كبير على قيام المنشاة بدورها وهذه البيئه لها أثر من حيث وضع التشريعات التي توجة الإستثمارات بالتالي يؤثر على بعض المشاريع وكذلك خطة الدولة في تشجيع بعض الإستثمارات دون غيرها من خلال دعم تلك المشروعات أو تقييدها بتعقيد إجراءاتها كما في رفع الرسوم الجمركيه عن بعض الصناعات والتصدير وزيادة الرسوم الجمركيه على بعضها الأخر مما يؤثر على إستمراريه المنشأت وبقائها وبدراسة المراجع لبعض تلك التشريعات أو من خلال أستشاره بعض المتخصصين أو من خلال حضور الندوات العلميه أو إجتماعات مجلس الإدراه يمكنه الوصول لنتائج مرضيه عن مثل هذه الأمور وتشير المادة الخامسة من ميثاق التربية البدنية والرياضة(اليونسكو) الى ضرورة الاهتمام بالمنشات، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠١٣م)

كما يرى الباحثون ان كفاءة الإداره من العناصر الرئيسية فى ادارة المنشاة وهل الإدارة قام بالإستغلال الأمثل من الموارد المتاحه من أموال وعماله ومواد خام ويمكن الحصول على تلك المعلومات من خلال بالنسبه للعماله من خلال دوران العماله وكذلك الرضى الوظيفي لدى العاملين وكذلك التأمينات الإجتماعيه والحوافز ومستوى ومعدلات الأجور الأساسيه والإضافي أما بالنسبه للمواد والفاقد والتالف في المواد والخامات من تقارير التكاليف وكذلك الطاقة المستغله والمتاحة من خلال تقارير التكاليف لمعرفة هل قام الإدراه بالإستفاده القصوى وهل خفضت التكاليف وكل ذلك من خلال نظام التكاليف الذي يفصح عنه المراجع في تقريره، وهل المنشأه تمسك حسابات تكاليف أم لا وكفاءة الإداره في إستخدام الأموال تتمثل في هل الشركة تحقق معدل عائد على أموال المتستثمرين والملاك مرضي لهم وهل هذا المعدل مناسب لهم ويعوضهم عن ربح الفرصه البديله أساليب تقييم قدرة المنشأه على الإستمرار، وهذا يتفق مع دراسة بينوا سيجان Benoit Seguin وآخرون عام (2005)

كما اشارت نتائج عينة البحث الى انه يجب ان تتاح لكل فرد الامكانات لممارسة التربية البدنية والرياضة، وتحسين حالته البدنية والوصول الى مستوى الاداء الرياضي الذى يتفق ومواهبه ويرى الباحثونان ضرورة مراعاة ثقافة المجتمع والمحاسبة الإجتماعيه والإهتمام بما تضيفة المنشأه للناتج القومي ومساهمتها في حل مشكلات المجتمع الصحية والاجتماعية ورضا المجتمع عنها وكل ذلك يؤثر بالإيجاب على إستمراريه المنشأه وكلما كان ثقافة المجتمع بالنسبة لهذه الأمور كلما كان ذلك له أثر على إستمرار المنشأه ففي الدول

الأوربيه وفي ظل إهتمامها بالمحاسبة الإجتماعية والمسئوليه الإجتماعيه وما تتحمله المنشأه من تكاليف إضافيه أو حتى للوصول إلى مستويات الجوده المطلوبه قد يؤدي لبعض المنشات الخاصة بالمؤسسات للخروج من دائرة المنافسه لعدم تحقيقها المستهدف منها مما يؤثر على إستمرارها ويمكن دراسة ذلك من خلال إسترتيجيات الإدراه العليا وأهداف المنشأه وكذلك من خلال نظام التكاليف الذي تعكس تقاريره إهتمام المنشأه بكل هذه الحيثيات .

ويرى الباحثون ان هناك ضرورة وجود نظام اعلامى بالملاعب والمنشات الرياضية يعمل على جذب الهيئات والافراد لممارسة الانشطة الرياضية حتى يستطيع القائمين على المنشاة التعريف بالمنشاة والامكانيات المتاحة بها والانشطة التى تمارس بها ومواعيدها والمميزات الموجودة بهذه المنشاة لجذب اكبر عدد من الافراد او الهيئات.

وقد ظهر حديثا فكر أو إتجاه يدعو للمراجعه البيئيه كما هناك المحاسبة الإجتماعيه وهل حققت المنشأه أهدافها وهل ذلك له أثر على البيئه والمجتمع ويمكن أن يحصل المدير بخصوص تلك المعلومات من خلال دفاتر وسجلات المنشأة وهل طالبت أي هيئة أو منظمة بيئه الشركه بأي تعويضات أو مخالفات وكذلك من خلال التكاليف الخاصه بالبيئه مثل ما تنفقه المنشأه في سبيل الحصول على فلاتر تنقيه الهواء أو المياه الصرف أو التخلص من النفايه بطريقة غير حرقها أو أعدامها بطريقة لا تضر بالبيئة والمجتمع ويعد المجال الرياضى عامل اساسى وهام فى الحفاظ على البيئة من اجل مجتمع افضل .

كما يرى الباحثون ضرورة انشاء قسم خاص للصيانة والتشغيل ومن أجل تطوير المستوي الرياضي بالمؤسسة او بالمنشاة فان ذلك يستلزم بشكل أساسي تحديث المبانى والمنشآت الرياضية، وايجاد بنية تحتية متكاملة تواكب هذا التطور، وتعكس رؤيا مستقبلية للتربية الرياضية، وفي سبيل تنفيذ المشروعات المختلفة الامر الذى يتطلب وجود ادارة متخصصة، تضم كوادر ادارية مؤهلة، هي ادارة المنشآت والمرافق الرياضية، التي تتولي الدراسة والتصميم والاشراف علي تنفيذ هذه المشاريع بالتشغيل والصيانة بالادارة ومتابعة تنفيذها بالادارة بالشكل الذي يحقق هدف خلق التوازن بين الانتاج والاستهلاك هذا الأمر الذي يهدف في النهاية الى تأمين استمرارية خدمات المؤسسة او المنشاة.

وتقوم هذه الادارة بتقديم خدمات تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة المنشآت الرياضية بأعلي قدر من الابتكار والجودة بما يساهم في تطوير وزيادة البنية التحتية كما يساهم في توسيع استخدام الموارد المحلية، وبذلك تتحقق أهداف المنشاة للارتقاء بمستوي الرياضة والرياضيين داخل المؤسسة أما عن هيكلية ادارة المنشآت الرياضية

وبالتالى يجب معرفة القواعد الأساسية لإدارة أي منشأة رياضية، ووضع خريطة تنظيمية بمواصفات الوظائف للعاملين في أي منشأة وحدث رياضي، وفهم أسس تخطيط الميزانيات والتمويل للمنشاة الرياضية، وإتقان المهارات الخاصة بإدارة المنشأة بشكل عام وبالأخص يوم المباراة ، وتصميم برامج لتشغيل المنشأة (الاجتماعات, العقود, مواقف السيارات والانتقال, المتطوعين وغيرها) ، وإدارة الأحداث الغير متوقعة أثناء تنظيم الأحداث بالمنشأة الرياضية.

جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثالث

الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	يجب بناء قاعدة معلومات وبيانات شاملة حول الاحتراف متضمنة اللوائح والعقود والتشريعات وشئون اللاعبين.	٢٠٣	١٧٨	٣١	٠	٠	1820	88.3
٢	وضع القواعد القانونية لتوفير البيئة الاحترافية المثالية بشكل يضمن نجاح التطبيق وفاعلية التنفيذ.	٢٤٤	١٢٧	٤١	٠	٠	1851	89.9
٣	ضرورة انشاء مراكز متخصصة داخل كل اتحاد رياضي لإعداد كوادر اللعبة وتسويقها عربيا وافريقيا.	١٦٢	١٧٧	٥٢	٢١	٠	1716	83.3
٤	انشاء نظام التوقعات لنتائج المباريات بما يضمن دخل مادى مناسب للأندية يمكنها من تحمل مسئولية الاحتراف غير المحدود ماديا	١٥٢	١٤٥	٧٤	٣١	١٠	1634	79.3
٥	يجب توفير الدعامات التشريعية للملكية الفكرية في المجال الرياضي لتسويق البحوث الرياضية ذات العائد التجاري.	٢٢٣	١١٦	٦٣	١٠	٠	1788	86.8
٦	ضرورة ان تتيح التشريعات الرياضية حرية اختيار المؤسسة لنشاطها الاقتصادي ودورها في المجتمع.	٢٥٥	٧٤	٥٢	٢١	١٠	1779	86.4

٧	ضمان استمرار تطور قطاع الرياضة يسهم في زيادة جذب المستثمرين في المجال الرياضى	٢٤٤	١١٧	٤١	١٠	٠	1831	88.9
٨	تستهدف التشريعات المنظمة لعملية الاحتراف توضيح القانون لعمليات الاحتراف الرياضي وتنظيم وتقنين القضايا المتعلقة به من حيث حقوق وواجبات اعضاء منظومة الاحتراف.	١٨٣	١٠٣	٨٥	٣١	١٠	1654	80.3
٩	توفير البيئة التشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار في المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة.	١٩٣	١٣٦	٦٢	٢١	٠	1737	84.3
١٠	وجود دليل تنظيمي وبطاقة وصف وظيفي لكل إدارى في المؤسسات الرياضية	٢٢٣	١٤٨	٣١	١٠	٠	1820	88.3
١١	يقوم النظام الإداري بالمؤسسات الرياضية بتحديد المعايير والمقاييس الرقابية التي يتم في ضوئها تقويم العمل الإدارى.	١٧٣	١٢٤	٨٤	٢١	١٠	1665	80.8
١٢	تحدد المؤسسات الرياضية الموارد والامكانات المادية والتكنولوجية لتطوير الهيكل الإدارى بصفة مستمرة.	١٦٢	١٥٦	٧٣	١١	١٠	1685	81.8

تابع جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثالث

الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية (ن=٤١٢)

م	العبارات	اوافق بدرجة كبيرة	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق بدرجة كبيرة	مجموع الدرجات المقدرة	%
١٣	وضع إستراتيجية للإحتراف لمعرفة نقاط القوة ومعالجتها وتطوير نقاط القوة.	٢٣٣	١٢٨	٤١	١٠	٠	1820	88.3
١٤	توفير البيئة التمكينية والتشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار فى المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة.	١٨٣	١١٤	٦٤	٣٠	٢١	1644	79.8
١٥	ضرورة ان تتضمن القواعد القانونية معايير صريحة ومحددة لاختيار القيادات والاداريين والمدربين فى الهيئات الرياضية.	١٦٢	١٤٥	٩٥	١٠	٠	1695	82.3
١٦	انشاء مراكز متخصصة داخل كل اتحاد رياضي لإعداد كوادر اللعبة وتسويقها عربيا وافريقيا.	١٦٢	١٨٨	٤١	٢١	٠	1727	83.8
١٧	وجود نصوص صريحة ملزمة لتضمن الحماية للاعب (التامين الصحي – الاجتماعي – التعليمي) للأبطال المشاركون	١٣٢	١٧٥	٩٥	١٠	٠	1665	80.8

	والمعتزلون							
١٨	توفير الكوادر البشرية المناسبة لتحقيق فعالية التشريع لإنجاز المهام المنوط بهه على الوجه الذى يضمن الاسهام في بناء النظام القانوني في المجال الرياضي بصورته المطلوبة	١١٢	٢٢٩	٤١	٣٠	٠	1659	80.5
١٩	وضع قواعد قانونية واضحة لإنشاء الروابط الجماهيرية في الاتحادات الرياضية.	٢٠٥	١٨٧	٢٠	٠	٠	1833	89.0

يتضح من جدول (١٠) ان العبارات حصلت على نسب مئوية تراوحت بين (89.9%-79.3%) لعبارات المحور الثالث الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية ، وحصلت العبارة رقم (٢) وضع القواعد القانونية لتوفير البيئة الاحترافية المثالية بشكل يضمن نجاح التطبيق وفاعلية التنفيذاعلى نسبة مئوية (89.9%)، وحصلت العبارة رقم (١٩) وضع قواعد قانونية واضحة لإنشاء الروابط الجماهيرية في الاتحادات الرياضية, على ثانى اعلى نسبة مئوية (89.0%)، وحصلت العبارة رقم (٤) انشاء نظام التوقعات لنتائج المباريات بما يضمن دخل مادى مناسب للأندية يمكنها من تحمل مسئولية الاحتراف غير المحدود ماديا على اقل نسبة مئوية (79.3%)، وحصلت العبارة رقم (١٤) توفير البيئة التمكينية والتشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار فى المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة، على المركز الثانى كأقل نسبة مئوية (79.8%).

وقد أكدت نتئج عينة البحث على ضرورة وضع القواعد القانونية لتوفير البيئة الاحترافية المثالية بشكل يضمن نجاح التطبيق وفاعلية التنفيذ ويرى الباحثون ضرورة وضع اللوائح المحددة التى يمكن الاعتماد عليها لتعريف عناصر الاحتراف بالحقوق والواجبات التى يفرضها نظام الاحتراف ووضع الشروط المنظمة لانضمام الاندية الى لجنة الاحتراف باتحاد اللعبة او رابطة المحترفين، وتحديد مفاهيم واهداف الشراكة الافتصادية والتعرف على المتغيرات العالمية والاقليمية فى ما يخص مجال الشراكة ومستقبلها وذلك عن طريق دراسة واقع ومستوى المؤسسات الرياضية اقتصاديا والتعرف على المشكلات والعوائق المحتملة لهذا النوع من الشراكة وتقييم الاحتراف بصفة دورية ورفع المقترحات والتوصيات للجهات الحكومية للوصول الى توصيات علمية وعملية دقيقة تتفق مع الاستراتيجيات الحاصة بالرؤية المستقبلية للرياضة، وهذا يتفق مع دراسة مى محمد صبرى عام (٢٠١١م)

ويرى الباحثون انه يجب مراجعة جميع القوانين المرتبطة بتنظيم شئون الرياضة فى حالة تطبيق نظام واقعى كامل للاحتراف، كما تؤكد على انه يجب وضع لوائح ومعايير يتم

تسعير اللاعبين على اساسها، وايضا يجب وضع لوائح ومعايير تنظيم عملية حقوق البث والرعاية والتسويق، وكذلك ضرورة توفير اطر قانونية امام توسيع مشاركة القطاع المصرفى فى تمويل بعض انشطة القطاع الرياضى، وايضا التاكيد على اهمية تشريع قانون للاستثمار فى المجال الرياضى يكون واضح وشامل، وهذا يتفق مع دراسة عماد يوسف ربيع عام (٢٠١٧م)

ويرى الباحثون ضرورة وضع قانون يرتبط بالاحتراف كنظرة مستقبلية يصطبغ بالصبغة التجارية وهى مستمدة من عمليات المضاربة والبيع والشراء والصفقات التجارية التى تتم سواء بين الهيئات الرياضية وبعضها او بينها وبين الافراد والمؤسسات الاقتصادية الاخرى لذلك فلا شك ان هذا يعبر عن الصبغة التجارية لقانون الاحتراف الرياضى واستنادا لقاعدة الاصل بالاعمال انها مدنية فان النظرة المدنية لقانون الاحتراف الرياضى تدخل فى اطار اجتماعى ومن ثم ينتقل هذا الاطار الى تبعية تجارية تضيف بعدا اخر لهذا المجال، وهذا يتفق مع دراسة فاطمة فيلالى عام (٢٠١٦م)

ويرى الباحثون ضرورة ان يحدد قانون الرياضة مهنية الاحتراف فى كون الاحتراف مهنة، ولايجوز الجمع بين مهنتين فى نفس الوقت، الامر الذى يتطلب تعديل التشريعات والقوانين واللوائح الرياضية في ظل تطبيق الإحتراف في كرة القدم وضرورة وجود لجان محترفه بالأندية الرياضية لإدارة شئون اللاعبين المحترفين وتسويقهم في ظل نظام الإحتراف في كرة القدم وإستثمارات الأندية الرياضية لتوفير مصادر التمويل لرعاية الإحتراف في كرة القدم وحقوق الأندية الرياضية من حملات الدعاية والإعلان والترويج للاعبين المحترفين في كرة القدم والقواعد العامة لانتقالات اللاعبين المحترفين وأحكام فض النزاع بين عناصر لعبة كرة القدم والأسس والمبادئ التي يجب أن يتوافق تحديد سعر اللاعبين المحترفين بما يتناسب مع مستواهم الحقيقي والتامين على اللاعبين المحترفين ورعايتهم في ظل نظام الإحتراف، وهذا يتفق مع دراسة

كما اكدت نتائج عينة البحث على ضرورة وضع قواعد قانونية واضحة لإنشاء الروابط الجماهيرية في الاتحادات الرياضية حيث ان معظم المهام التى تقوم بها الروابط فى الدول العربية غير واضحة وتقوم على قواعد قانونية تبثق من اللجان العاملة فى الاتحادات الرياضية فيى حين الروابط يجب ان تتمتع باستقلالية من اجل الحياد بين الهيئات الاعضاء، ويرى الباحثون من اجل وجود نظام احتراف سليم يجب تقديم البيانات المالية للارباح والخسائر السنوية الى رابطة الاندية المحترفة، وتستفيد الاندية من اعداد تنظيم مالى محاسبى

حيث يسهم فى جذب رجال الاعمال والمستثمرين نحو كرة القدم، وان يكون المسئول المالى مؤهل تاهيل مناسب، فمن خلال وجود ادارة محاسبية قوية تسهم فى قدرة المؤسسة على المنافسة والابتكار فى اساليب الاستثمار للفائض الموجود لديها، واشارت النتائج ايضا الى انه لايوجد تخطيط لاستخدام راس المال المتاح فى المجال الرياضى حيث لاتوجد رؤية واضحة للاحتراف الرياضى وكيفية تطبيق اليات للاستثمار الرياضى بصفة عامة وعدم وجود مسئولون متخصصون، وهذا يتفق مع دراسة عماد يوسف ربيع عام (٢٠١٧م)

ومن الاركان الاساسية لمنظومة الاحتراف لكى تصبح واضحة المعالم هو وجود قاعدة تشريعية او دعامة تشريعية تتواكب مع العالمية ولا تتم فى اطار تقليدى اى تحدث نقلة نوعية تساير التقدم حيث اصبحت الرياضة الان علم قائم بذاته، ومن اهم مجالات التنمية والاستثمار، ومن المبادىء الاساسية التى يقوم عليها التشريع الرياضى ان يراعى استقلالية الهيئات الرياضية والمحافظة على ديموقراطية هذه الهيئات الاهلية، ويضمن التشريع حقوق جميع العاملين فى الحركة الرياضية وان يتوخى التشريع العدالة دون التحيز لهيئة دون اخرى او تحيز لرياضة معينة وان يكون التشريع شامل لايوجد به مجال للاجتهاد .

ويرى الباحثون ضرورة الاهتمام بالاعلام الرياضى حيث يؤثر بنسبة كبيرة على مستوى المشاهدة وبالتالى يؤثر على الترويج للاحتراف فى الدولة، ويرى الباحثون ضرورة تنظيم حملة اعلامية لتوضيح العوائد الخاصة بالاحتراف الرياضى من اجل تشجيع المستثمرين ورؤوس الاموال على الاقبال نحو الاستثمار فى مجال انشاء شركات كرة القدم مع التوضيح الاعلامى لفرص الاستثمار المتاحة فى المجال الرياضى بصفة عامة، وانشاء مركز اعلامى داخل الاتحادات الرياضية خاص بادارة المشروعات الاستثمارية لتوضيح العائد الاقتصادى من تنفيذ هذه المشروعات، وهذا يتفق مع دراسة عماد يوسف ربيع عام (٢٠١٧م)

كما يرى الباحثون ضرورة انشاء ادارة محترفة حيث اصبحت الهيئات الرياضة حاليا فى دول العالم المتقدم تدار باسلوب علمى بالاضافة لانتهاجها الاساليب التربوية وبعيدة عن الاساليب العشوائية واصبح علم الادارة هو المدخل الطبيعى لادارة هذه الهيئات وتتمثل اهم هذه الادارات فى ادارة الاستثمار والتسويق والادارة المالية وادارة الاعلام والاتصال والادارة القانونية وتمثل هذه الادارات عصب اى هيئة او مؤسسة رياضية لذا ان لم تكن هذه الادارات على المستوى الاحترافى المطلوب لن تستطيع المنافسة على المستوى المحلى لكى تصل الى العالمية، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠٢١م)

اولا: الاستخلاصات:

(أ) الاستخلاصات الخاصة بالمحور الأول: الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية

- قلة اهتمام الجهة الادارية المركزية واللجنة الاولمبية بإعداد الكفاءات البشرية واللوجستية الملائمة لضمان قدرتها على بناء وصياغة التشريعات بالجودة المقصودة.
- قلة الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لصياغة تشريعات تحمل اهداف المجتمع وقيمه.
- قلة الاهتمام بنتائج البحوث للتربية البدنية والرياضة ومتابعة التطورات التقنية في المجال الرياضي.
- قلة الاهتمام بتبسيط الاجراءات الحكومية الادارية بما يخفض التكاليف الادارية ويحسن الشفافية في البيئة التشريعية ككل
- عدم مراعاة تأثير وضع القواعد القانونية الخاصة بالأمور المالية على الهيئات الرياضية.
- عدم وضوح قواعد إجراء انتخابات أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات، والدعوة إليها في المواعيد المقررة واضحة، والإشراف عليها وفق أحكام القانون.
- عدم وجود نصوص قانونية مرتبطة بالحوكمة ومكافحة الفساد واعداد تدابير الوقاية والردع وتوصيف مظاهر وممارسات الفساد في الهيئات الرياضية المختلفة (حكومية–اهلية–خاصة–نوعية–مختلطة)

(ب) الاستخلاصات الخاصة بالمحور الثانى: الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية.

- قلة الاهتمام بتفعيل الاتحاد الرياضي المدرسي والاتحاد الرياضي للجامعات بالتعاون بين المدارس والجامعات والهيئات الاهلية والجهات الحكومية.
- قلة الاهتمام بتفعيل التربية البدنية والرياضة مع الرعاية الصحية وأنشطة الترويح، والتعليم والثقافة، من خلال نظام وظيفي موحد لتحسين أثر الممارسة الرياضية.
- عدم مراعاة البعد السكاني والاجتماعي عند سن التشريعات الرياضية
- عدم قيام الجهة الادارية واللجنة الاولمبية بتنفيذ دورات تدريبية محددة ومشروطة لتدريب وتأهيل راغبي الترشح لعضوية مجالس إدارات الهيئات الرياضية.

- قلة الاهتمام بوضع استراتيجية للممارسة الرياضية واعتمادها من مجلس الوزراء وترتبط بالهدف والمهام الأساسية للاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني لتنمية التربية البدنية والرياضة.
- عدم اعداد برامج الرياضة حسب احتياجات المشتركين فيها وخصائصهم الفردية، وحسب الظروف التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية السائدة.
- قلة الاهتمام بتوفير واقامة المرافق والتجهيزات الملاءمة على نطاق يتيح اشتراك اكبر عدد ممكن من الافراد في ظروف تكفل الامن لهم وفق برامج التربية البدنية والرياضة بالمدارس وخارجها.
- قلة الاهتمام بتضامن خطط تنمية الحضر والريف وفق احتياجات التربية البدنية والرياضة على المدى البعيد وذلك في مجال المنشآت والمرافق والتجهيزات مع مراعاة ما تتيحه الطبيعة من امكانات.

(ج) الاستخلاصات الخاصة المحور الثالث: الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية.

- عدم وجود نظام التوقعات لنتائج المباريات بما يضمن دخل مادى مناسب للأندية يمكنها من تحمل مسئولية الاحتراف غير المحدود ماديا.
- قلة الاهتمام بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار في المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة.
- قلة اهتمام النظام الإداري بالمؤسسات الرياضية بتحديد المعايير والمقاييس الرقابية التي يتم في ضوئها تقويم العمل الإدارى.
- قلة الاهتمام بتوفير البيئة التمكينية والتشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار فى المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة.
- عدم وجود نصوص صريحة ملزمة لتضمن الحماية للاعب (التامين الصحي – الاجتماعي – التعليمي) للأبطال المشاركون والمعتزلون
- قلة الاهتمام بتوفير الكوادر البشرية المناسبة لتحقيق فعالية التشريع لإنجاز المهام المنوط به على الوجه الذى يضمن الاسهام في بناء النظام القانوني في المجال الرياضي بصورته المطلوبة

ثانيا: التوصيات:

(١) توصيات عامة:

- التربية البدنية والرياضية تندرج في النظام الشامل للتربية الوطنية، وهي حق وواجب على جميع المواطنين، بإعتبار المكاسب التي تتحقق من خلالها فهي عامل للتفتح البدني والمعنوي لجميع المواطنين، وتنمية القدرات المنتجة لدى افراد المجتمع.
- يجب ان تصبح التربية البدنية والرياضية إجباريا في جميع قطاعات النشاط الوطني كمهمة وطنية يساهم فيها كل الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام أو الخاص والمكونين للحركة الرياضية الوطنية حيث تتولى وزارة الشباب والرياضة بالاشتراك مع الوزارات الأخرى وضع محتوى البرامج والمواقيت وكيفيات التطبيق في مؤسسات التربية والتعليم واستقبال التلاميذ الموهوبين في التربية البدينة والرياضية وذلك لترقية مواهبهم وضمان النمو الكامل لقدراتهم البدنية، وإعداد المختصين لتعليم التربية البدنية والرياضة.
- ضرورة الرقابة الطبية إجبارية ومجانية بالنسبة لجميع الممارسين الرياضيين لمختلف قطاعات النشاط الرياضي، حيث ينشأ في كل قطاع او محافظة او ولاية مركز للطب الرياضي والتأمين على أخطار ممارسة الرياضة بالنسبة للمنظمين والمربين والممارسين للرياضة.
- التربية البدنية والرياضية القاعدة الأساسية لتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية، وهي تتمثل أساسا في التعليم الذي يساهم في التحسين والمحافظة على الكفاءات النفسية الحركية للطفل والشاب في الأوساط التربوية وما قبل الدراسية وفي مؤسسات التربية والهياكل المكلفة بالرياضة المدرسية والجامعية وكذا في الهياكل المكلفة باستقبال الأشخاص المعوقين.

(٢) توصيات خاصة

(أ) توصيات مرتبطة بالمحور الاول الأطر التشريعية لتنظيم الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية:

- ضرورة ان يتفق قانون الرياضة واللوائح الداخلية للهيئات الرياضية مع الميثاق الأولمبي
- يجب وضع تصنيف للهيئات الرياضية ووضع مقياس علمي للرقابة على نتائج هذه الهيئات
- يجب إنشاء محاكم رياضية على غرار المحكمة الرياضية في لوزان للنظر في الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية تسهم في حل المشكلات بين الهيئات والأفراد.

- يجب الاستعانة بالمختصين بموضوع القانون في المجال الرياضي والكفاءات ذات الخبرة والمعرفة بالسياسة العامة للدولة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى خبراء في علم القانون بفروعه المختلفة.
- يجب اعداد ملف لحفظ الوثائق التي تم الاعتماد عليها في صياغة التشريع وجميع المداولات والمناقشات ذات الصلة بمشروع القانون وصولا للصيغة النهائية للقانون فى المجال الرياضي
- يجب توفير الكوادر البشرية المناسبة لتحقيق فعالية التشريع لإنجاز المهام المنوط بها على الوجه الذى يضمن الاسهام في بناء النظام القانوني في المجال الرياضي بصورته المطلوبة.
- يجب الاستفادة من التطور التكنولوجي في توفير المعلومات واتاحة الفرصة للاطلاع على مشاريع القوانين فى مرحلة الدراسة والاعداد وتلقى ملاحظات ومقترحات الهيئات الرياضية على تلك التشريعات.
- يجب الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لصياغة تشريعات تحمل اهداف المجتمع وقيمه.
- يجب وضع اللوائح والنظم والمعايير لتقويم الأداء في الهيئات الرياضية، واللوائح الداخلية والمالية والإدارية، ولوائح شئون أعضاء الهيئة، وشئون العاملين بها.
- ضرورة مراعاة تأثير وضع القواعد القانونية الخاصة بالأمور المالية على الهيئات الرياضية
- يجب وضع نص قانوني يرتبط بالحوكمة ومكافحة الفساد واعداد تدابير الوقاية والردع وتوصيف مظاهر وممارسات الفساد في الهيئات الرياضية المختلفة (حكومية–اهلية–خاصة–نوعية–مختلطة).
- ضرورة تطبيق المبدأ التشريعي الفصل بين السلطات (التشريعية – التنفيذية – القضائية) في المجال الرياضي.

(ب) توصيات مرتبطة بالمحور الثانى: الأطر التشريعية لتنظيم الممارسة الرياضية بجمهورية مصر العربية.

- يجب تفعيل الاتحاد الرياضي المدرسي والاتحاد الرياضي للجامعات بالتعاون بين المدارس والجامعات والهيئات الاهلية والجهات الحكومية.

- يجب وضع قواعد قانونية خاصة بالاهتمام بصيانه المنشآت الرياضية (القطاع الأهلي، القطاع الحكومي، القطاع الخاص)
- ضرورة حظر الترخيص بإنشاء الاندية الصحية او مراكز اللياقة البدنية الا بعد استيفاء الشروط التي تحددها الجهة الادارية المركزية ويتم وضع عقوبات تتلاءم مع حجم المخالفات في الاندية الصحية.
- ضرورة إنشاء صندوق لتنمية المؤسسات الرياضية، ودعمها، وتطويرها، بما يمكنها من أداء واجباتها، ويدعم قدرتها على المنافسة ومواجهة الأزمات.
- أهمية تفعيل التربية البدنية والرياضة مع الرعاية الصحية وأنشطة الترويح، والتعليم والثقافة، من خلال نظام وظيفي موحد لتحسين أثر المتوازن في جميع طبقات السكان.
- يجب مراعاة البعد السكاني والاجتماعي عند سن التشريعات الرياضية
- إنشاء قطاع لتحديث الرياضة بالجهاز الحكومي لبلورة سياسة تكنولوجية حديثة تساعد في انتهاج سياسة تشريعية أساسها التنمية العلمية
- ضرورة قيام الجهة الادارية واللجنة الاولمبية بتنفيذ دورات تدريبية محددة ومشروطة لتدريب وتأهيل راغبي الترشح لعضوية مجالس إدارات الهيئات الرياضية وضرورة أن يجتازها بنجاح.
- يجب العمل على وضع استراتيجية للممارسة الرياضية واعتمادها من مجلس الوزراء وترتبط بالهدف والمهام الأساسية للاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني لتنمية التربية البدنية والرياضة.
- يجب اعداد برامج الرياضة حسب احتياجات المشتركين فيها وخصائصهم الفردية، وحسب الظروف التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية السائدة.
- ضرورة تدريب المسؤولين عن الرياضة وتدريبهم قبل التحاقهم بالخدمة واستكمال تدريبهم اثنائها من اجل ضمان مستويات التخصص الملائمة
- ضرورة وضع نص قانوني لإنشاء هيئات ملائمة لتدريب العاملين في التربية البدنية والرياضة وينبغي اعطاء العاملين والمدربين على هذا النحو وضعا يتناسب مع المهام التى يضطلعون
- يجب توفير واقامة المرافق والتجهيزات الملاءمة على نطاق يتيح اشتراك اكبر عدد ممكن من الافراد في ظروف تكفل الامن لهم وفق برامج التربية البدنية والرياضة بالمدارس وخارجها.

- يجب تضامن خطط تنمية الحضر والريف وفق احتياجات التربية البدنية والرياضة على المدى البعيد وذلك في مجال المنشآت والمرافق والتجهيزات مع مراعاة ما تتيحه الطبيعة من امكانات.
- يجب توفير ظروف خاصة للنشء والمتقدمين في السن وذوى القدرات الخاصة والهمم لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة وفق برامج للتربية البدنية والرياضة تتلاءم واحتياجاتهم.

(ج) توصيات مرتبطة بالمحور الثالث: الأطر التشريعية لتنظيم الاحتراف الرياضى بجمهورية مصر العربية

- يجب بناء قاعدة معلومات وبيانات شاملة حول الاحتراف متضمنة اللوائح والعقود والتشريعات وشئون اللاعبين.
- وضع القواعد القانونية لتوفير البيئة الاحترافية المثالية بشكل يضمن نجاح التطبيق وفاعلية التنفيذ.
- ضرورة انشاء مراكز متخصصة داخل كل اتحاد رياضي لإعداد كوادر اللعبة وتسويقها عربيا وافريقيا.
- انشاء نظام التوقعات لنتائج المباريات بما يضمن دخل مادى مناسب للأندية يمكنها من تحمل مسئولية الاحتراف غير المحدود ماديا.
- يجب توفير الدعامات التشريعية للملكية الفكرية في المجال الرياضي لتسويق البحوث الرياضية ذات العائد التجاري.
- حرية اختيار المؤسسة لنشاطها الاقتصادي ودورها في المجتمع.
- توفير البيئة التشريعية الملائمة لنمو قطاع الاعمال والاستثمار في المجال الرياضي وتوفير الاطر القانونية اللازمة.
- يقوم النظام الإداري بالمؤسسات الرياضية بتحديد المعايير والمقاييس الرقابية التي يتم في ضوئها تقويم العمل الإدارى.

المراجع

اولا: المراجع العربية:

١- أحمد ادم أحمد، هدى عبدالرحيم عمارة: أثر القوانين والتشريعات الرياضية فـــى تطـــوير الرياضة بالسودان، بحث علمى منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كليـــة التربية البدنية والرياضة، ٢٠١٤م

٢- اللجنة الأولمبية الدولية: الميثاق الأولمبى، ٢٠٢١م.

٣- بهاء سيد محمود، وآخرون: الإتجاهات الحديثة لصناعة قانون الرياضة، مركـــز الكتـــاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٦م.

٤- صـــبري محمد الســـنوسي : الوجيز في القانون الدســـتوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٥- عبد اللطيف البخارى، محمد مغاورى، نايف القحطانى: اقتصاديات الرياضة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م.

٦- عماد يوسف ربيع : التنظيم التشريعي لحقوق البث الفضائي لمباريات كرة القدم المصرية بين المواطنة الدستورية والمواطنة الإستهلاكية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان، ٢٠١٧م.

٧- فاطّـــــــــمة فيلالى: الاجرام الرياضي في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غيـــر منشورة، جامعة الدكتور موالي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائـــر، ٢٠١٦م

٨- كمال دوريش وآخرون: النظم الرياضية والبنية التشريعية، مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية، القاهرة، ٢٠١٢م.

٩- كمال درويش واخرون: التشريعات وعلوم الادارة الرياضية المســـتحدثة، مركزالكتـــاب للنشر، القاهرة، ٢٠٢١م.

١٠- محمد ابراهيم مغاورى: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، الطبعـــة الثانيـــة، القاهرة، ٢٠٢١م.

١١- محمد إبراهيم مغاورى: تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فـــى اطـــار الجودة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية البدنية والرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٣م

١٢- محمد ابراهيم مغاورى: متطلبات الصياغة القانونية ودورها فى الإصلاح التشريعى فى المجال الرياضى، بحث علمى منشور، المؤتمر العلمى الـــدولى للتربيـــة البدنيـــة والرياضة جامعة السادات، المجلة العلمية كلية التربية الرياضية جامعة الســـادات، ٢٠٢١م.

١٣- مى محمد صبرى: اشكالية الرياضة بين مؤسسات السلطة التشـــريعية والتنفيذيـــة فـــى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربيـــة الرياضـــية للبنات، جامعة حلوان، ٢٠١١م

١٤- ناجى اسماعيل حامد، محمد ابراهيم مغاورى: الادارى المحترف، مركز الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٥- نبيه العلقامى: التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

16- Alkistis Papaioannou , Thanos Kriemadis , Anna Kourtesopoulou , Anastasia Sioutou, Research Associate Vasiliki Avgerinou : SPORT BUSINESS EXCELLENCE: A SYSTEMIC APPROACH , All content following this page was uploaded by Papaioannou Alkistis on 14 January 2019.

17- Beniot Seguin. Kennethteed and Norman o- reilly: national sports Organizations and sponst ship an identifiction of the best Praeticesint .j. spot management and matketing vol .nos 2٠٠5